الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٢٢
المعقودة يوم الخميس
٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثانية والعشرين

الرئيس : السيد ميرفى (أيرلندا)
(نائب الرئيس)

المحتويات

البند ٩٦ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع)

(أ) تنفيذ مقررات وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (تابع)

(ب) التصحر والجفاف (تابع)

../..

هذه المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.2/50/SR.22
12 December 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

في غياب الرئيس، تولى مهام الرئاسة السيد ميرفى (أيرلندا)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥

البنـــد ٩٦ مـــن جـــدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع) (A/50/25، A/50/171، A/50/182-E/1996/66 و Corr.1، A/50/182-E/1996/66، A/50/254-S/1995/501، A/50/366، A/50/371، A/50/400، A/50/407، A/50/425، S/1995/787، A/50/475، A/50/518؛ A/C.2/50/2)

(أ) تنفيذ مقررات وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (تابع) (A/50/3، A/50/74 and Add.1، A/50/218، A/50/453، A/50/515).

(ب) التصحر والجفاف (تابع) (A/50/227-E/1995/99، A/50/347، A/50/516)

١ - السيد آتشا (بيرو): أكد من جديد الدور الرئيسي الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه الهيئة الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة التي تقع عليها مسؤولية تنسيق وحفز الأنشطة في مجال البيئة. وقال إن برنامج الأمم المتحدة للبيئة لن يتمكن من القيام بدور داعم رئيسي إلا بمشاركة الدول الأعضاء مشاركة جادة. ولذلك ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تواصل التزاماتها بالمساهمة في الأنشطة البيئية وفي تمويلها وبدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوجه خاص.

٢ - وأضاف قائلا إن ما يتوفر لبيرو من أنواع كثيرة من المناخ، واحتياطيات هائلة من الحيوانات والنباتات، والموارد البيولوجية الدقيقة والموارد الجينية ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة لمستقبل الأغذية والصناعات الكيميائية في العالم كلها موضوعة في خدمة المجتمع الدولي. بيد أن شروط توافرها تخضع للأحكام ذات الصلة من اتفاقية التنوع البيولوجي. وفي هذا الصدد، ثمة حاجة الى موارد جديدة وإضافية وكذلك الى التوسع في عمليات نقل التكنولوجيا في سياق تعاون دولي واسع النطاق. ومن شأن زيادة وتحسين إمكانية الحصول على التكنولوجيا الإحيائية في إطار جدول أعمال القرن ٢١ أن يعود بالنفع على الشعوب الأصلية ومجتمعات السكان الأصليين فضلا عن المزارعين.

٣ - ومضى قائلا إن حكومته تولي أولوية عليا للكفاح ضد التصحر والجفاف من حيث أن التصحر يعد مشكلة خطيرة في الهضاب، المشتركة بين بوليفيا وبيرو. ولذلك طالب بالتصديق في وقت مبكر على "الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني بشدة من الجفاف و/أو التصحر وعلى الأخص في أفريقيا" وتنفيذ تلك الاتفاقية. وأشار الى أن هناك عدة أسباب، منها قلة ما هو متوفر من الأراضي القابلة للزراعة جعلت عددا كبيرا من المزارعين في بيرو يتجهون الى زراعة تدر إيرادا أكبر دخل وهي زراعة أوراق الكوكا، مما تسبب في زيادة تدهور التربة. وناشد جماعة المانحين ضمان تدفق الموارد المالية

بمقادير كبيرة بغية معالجة ذلك الجفاف والتصحر. ومن المفيد أيضا توفر أشكال من التعاون الدولي تتسم بقدر أكبر من الفعالية من قبيل مقايضات الدين بالطبيعة، أو إلغاء الديون أو إنشاء الصناديق الاستئمانية أو توفير الموارد لبرامج العمل على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية.

٤ - السيد فريزر (كندا): قال لقد أظهرت الأمم المتحدة قدرتها على تحقيق النتائج، ولكن لا يزال يتعين عمل ما هو أكثر من ذلك بكثير للوفاء بالالتزامات التي جرى التعهد بها في ريو. وأضاف أن كندا قد ركزت من جانبها، بخاصة على القضايا المتعلقة بمصائد الأسماك والأحراج بوجه خاص، ومن الإنجازات ذات الأهمية الخاصة نجاح المفاوضات التي جرت في نيويورك، بشأن الاتفاقية المعنية بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال؛ وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن توقع الاتفاقية وأن تصدق عليها في أسرع وقت ممكن. ولقد قام الفريق الحكومي الدولي المعني بالأحراج بإعداد برنامج عمل مفصل يهدف الى تزويد اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة بتوصيات من أجل اتخاذ إجراءات بشأن القضايا الرئيسية فيما يتعلق بالأحراج. وسوف تقدم كندا مبلغ ٠٠٠ ١٣٠ دولار كندي لدعم عمل وأهداف الفريق ومساعدة البلدان النامية على المشاركة في الاجتماعات. وفيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة، سوف يكفل توحيد أولويات البرنامج تركيز العمل بطريقة متكاملة وشاملة على قضايا بيئية. ومن الضروري أن تجعل مؤسسات بريتون وودز من التنمية المستدامة هدفا أساسيا لسياساتها وبرامجها وفقا لما أوصت به مجموعة البلدان السبعة في اجتماعها المعقود في هاليفاكس.

٥ - وأضاف قائلا إنه ينبغي أن يحتل العمل المتعلق بقضايا تغير المناخ. وقضايا المحيطات وقضايا البيئة الحضرية مكان الصدارة في جدول الأعمال الدولي. ويشكل تغير المناخ مشكلة بيئية رئيسية تتطلب القيام بأعمال متضافرة ومستدامة على الصعد المحلية والوطنية والدولية. كما أن حماية المحيطات لها أهمية كبيرة. ولقد تأثرت صناعة صيد الأسماك الكندية الى حد كبير من جراء استنزاف الأرصدة السمكية نتيجة لمصادر التلوث البحري ذات القاعدة البرية، والإفراط في استغلال الأنواع البحرية، وتدمير الموئل الساحلي. ولا بد من اتخاذ إجراءات لعكس اتجاه تلك الظاهرة. ولذلك فإن كندا تؤيد الجهود الرامية الى وضع برنامج عمل عالمي لحماية البيئة البحرية من آثار الأنشطة المنطلقة من قواعد برية.

٦ - وأردف قائلا إن كندا اتخذت أيضا عددا من التدابير المؤسسية من أجل "تحضير" سياساتها وعملياتها كما أنها بصدد إنشاء لجنة للبيئة والتنمية المستدامة؛ ولقد طلب الى كل إدارة اتحادية أن تقوم بأعمال تحضيرية خلال السنتين المقبلتين لإعداد استراتيجية للتنمية المستدامة.

٧ - وتطرق الى اجتماع للخبراء الدوليين المعنيين بالملوثات العضوية المستمرة عقد مؤخرا في فانكوفر، فقال إنه تم الاتفاق فيه على الحاجة الى اتخاذ إجراء فوري على كل مستوى من المستويات لمعالجة مشكلة الملوثات العضوية. وتتوقع كندا أن تشارك بنشاط في المفاوضات المتعلقة بصياغة اتفاقية بشأن الإجراء المتصل بالموافقة المسبقة المستنيرة بالنسبة الى مواد كيميائية خطرة معينة.

٨ - وواصل كلمته قائلا لقد التزمت كندا بتثبيت انبعاثات الغاز الأخضر عند مستواها لعام ١٩٩٠ في موعد أقصاه سنة ٢٠٠٠ كما التزمت بالبحث عن خيارات لإجراء المزيد من التخفيضات حتى سنة ٢٠٠٥. ويعد برنامج عملها الوطني المعني بتغير المناخ نموذجا للعمل في المستقبل في ذلك المجال.

٩ - واسترسل قائلا إن كندا وضعت استراتيجيتها الخاصة بشأن التنوع البيولوجي بمشاركة شتى الهيئات الحكومية وجماعات المشتغلين في قطاع الأعمال وفي مجال البيئة وجماعات السكان الأصليين. وعلى الصعيد العالمي، تعمل كندا بنشاط على تشجيع تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي وسوف تقوم برعاية معرض لتكنولوجيا التنوع البيولوجي يقام بمناسبة الاجتماع المقبل لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية المقرر عقده في اندونيسيا، وتقديم دعم مالي لمشاركة البلدان النامية فيه ومساعدة بعضها في وضع استراتيجيات وطنية للتنوع البيولوجي. وسوف تشترك كندا في رعاية حلقة عمل تخطيطية معنية باقتصاديات التنوع البيولوجي لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، كما أنها عرضت استضافة الأمانة الدائمة لاتفاقية التنوع البيولوجي في مونتريال.

١٠ - وبالنظر الى أهمية التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة، ساهمت كندا بما يزيد عن ٩٠ مليون دولار كندي للمساعدة في إجراء تحسينات في مجالات النقل الجوي، والسلامة الجوية، وصيانة الطائرات المدنية في منطقة البحر الكاريبي. كما ساهمت بزهاء ١٨ مليون دولار من أجل القيام بحملة لتوعية الجمهور والاضطلاع ببرامج عمل وطنية لمعالجة التصحر والجفاف في منطقة الساحل. واضافة الى ذلك، أنشأت كندا مكتبا لاتفاقية التصحر للتصدي لمشاكل التصحر. وبالرغم من أهمية هذه الانجازات، فلا يزال يتعين القيام بأعمال كثيرة.

١١ - وريثما تعقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن استعراض جدول أعمال القرن ٢١، فإن من الأهمية بمكان أن يحدد المجتمع الدولي القضايا ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة الى تحقيق الاستدامة في العقد المقبل واستحداث آليات دولية يكون من شأنها أن تكفل إحراز تقدم ملموس بصدد هذه القضايا. وقال في ختام كلمته إنه ينبغي تعزيز الدور التنسيقي الذي تضطلع به اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة كما ينبغي تشجيع جميع الفئات الرئيسية على المشاركة بنشاط في مناقشة العمليات الإنمائية.

١٢ - السيد بالزان (مالطة): قال إن مالطة تعلق أهمية خاصة على موضوع التدهور البيئي، وبخاصة البيئة البحرية. وبالرغم من أن كل دولة جزرية صغيرة تواجه مشاكل محددة مختلفة، فلا محيد عن اتخاذ إجراءات متضافرة على الصعد الدولية والاقليمية والوطنية. ومثال ذلك أن الضغوط التي تتعرض لها بيئة البحر الأبيض المتوسط، وهو طريق رئيسي بحري هام ومقصد للسياح على حد سواء، أمر يهم حكومة مالطة، التي تعتقد بأن الضرورة تقتضي إنشاء المزيد من الآليات لتدعيم التنمية المستدامة في تلك المنطقة. ومن شأن إنشاء لجنة للبحر الأبيض المتوسط معنية بالتنمية المستدامة أن يؤثر تأثيرا ايجابيا على النمو الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة. وقال إن تغير المناخ موضوع آخر ذو أهمية بالغة، وأن مالطة تحث البلدان على الوفاء التام بالتزاماتها بموجب الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. ولقد قامت

مالطة، من جانبها، بمضاعفة الإجراءات الرامية الى وقف استخدام الغازات التي تستنفذ طبقة الأوزون بنهاية القرن. وذكر أن وفده يشارك في الشعور بالقلق من أن تقلص ميزانية برنامج الأمم المتحدة للبيئة الأمر الذي يحتمل أن يخل بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ورأى أن الاهتمامات البيئية لا ينبغي أن تحتل مكانة ثانوية بالنسبة الى القضايا الاجتماعية والاقتصادية.

١٣ - وأشار الى أن مفهوم الأمن الدولي أخذ يتطور من تعريف عسكري محض الى تعريف يشمل أيضا الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. ويجب أن تكون القوة المحركة لأية اصلاحات تنفيذية أو هيكلية داخل منظومة الأمم المتحدة رؤية مستقبلية تساندها موارد مالية كافية. وفي هذا السياق، ترتأي مالطة أنه قد يمكن أن يوكل الى مجلس الوصاية دور اضافي وهو دور القائم بالوصاية على التراث الايكولوجي المشترك للبشرية والحفاظ عليه كأمانة لأجيال المستقبل.

١٤ - السيد زاو وين (ميانمار): قال إنه كان من نتيجة الانتقال الى سياسة الاقتصاد السوقي المنحى والاسراع بخطى التصنيع أن الاعتبارات البيئية أخذت تضطلع بدور رئيسي في عملية اتخاذ القرارات من جانب حكومته. وتقوم اللجنة الوطنية المعنية بالشؤون البيئية بدور أساسي في تطوير سياسات بيئية سليمة وتحديد معايير بيئية. ولقد اتخذت الحكومة تدابير لمعالجة التدهور البيئي. ولقد بدأ تنفيذ برنامج متكامل للتنمية في مناطق الحدود التي تخلفت عملية التنمية فيها عن المستوى الذي أحرزته في أجزاء أخرى من البلد، وذلك لحمل السكان على التخلي عن الاعتماد على زراعة زهرة الخشخاش والقضاء على الفقر. ومن المتوقع أن يؤدي البرنامج أيضا الى استبدال التقنيات الزراعية التي تضر بالبيئة بتقنيات أخرى.

١٥ - وأضاف قائلا إن الحكومة بدأت أيضا إجراء لمكافحة تدهور الأراضي وذلك عن طريق التحريج وإعادة التحريج في تسع مناطق. وتقوم الحكومة، في الوقت نفسه، بتكريس موارد ذات شأن لتطوير وتعزيز برامج تنمية متكاملة من أجل القضاء على الفقر والتشجيع على الأخذ بنظم معيشية بديلة في المناطق المنكوبة بتدهور الأرض.

١٦ - ومضى قائلا وبالرغم من تأثر ميانمار بالتصحر والجفاف بدرجة أقل حدة من المستوى الذي تأثر به بعض جيرانها، فإنها تعتقد بأن الأمر يقتضي اتخاذ اجراءات متضافرة على الصعيدين الاقليمي والعالمي بغية التخفيف من نتائج تلك الغائلة في كل أرجاء العالم.

١٧ - وفي ختام كلمته أعرب عن أمل وفده في أن الدورة الاستثنائية التي ستعقدها الجمعية العامة في عام ١٩٩٧ لاستعراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ستنجح في تحديد ما له أهمية حاسمة من القيود التي تعرقل تنفيذ الالتزامات التي تم الاتفاق عليها في ريو.

١٨ - السيد أحميا (الجزائر): قال إن المشاكل ذات الصلة بالمحافظة على بيئة سليمة أمثلة واضحة وصارخة على الترابط المتزايد الذي يتصف به عالم اليوم. وبما أن البلدان النامية قد أقدمت على اصلاحات

هيكلية تترتب عليها آثار بعيدة المدى كما أنها تواجه مشاكل مثل عبء الدين الفادح وانخفاض معدلات التبـــادل التجاري، فإنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتيح موارد اضافية كبيرة من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ كما ينبغي له أن يتخذ بعض الخطوات لنقل التكنولوجيات السليمة بيئيا الى البلدان النامية بشروط ملائمة.

١٩ - وأضاف قائلا إنه لا ينبغي استخدام تحقيق التنمية المستدامة كذريعة لتعويق الجهود الإنمائية التي تبذلها بلدان الجنوب. ورأى أن أفضل طريقة لمعالجة المشاكل البيئية التي تواجه المجتمع الدولي هي التعاون والشراكة فيما بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب. ولما كانت أفريقيا أكثر مناطق الكرة الأرضية ضعفا وفقرا، فإنه ينبغي ايلاؤها الأولوية فيما يتصل بتعبئة الموارد.

٢٠ - وتطرق الى موضوع التصحر والجفاف، فقال إن أفريقيا هي القارة الأشد تأثرا بتلك المشكلة. وقد ابتلعت الصحـــراء خـــلال السنوات الخمسين الماضية زهاء ٦٥ مليون هكتار من الأراضي التي كانت في يوم ما خضراء، وهي الأرض الواقعة في الأطراف الجنوبية من الصحراء الكبرى. وقد أدى هذا اضافة الى تدهور التربة وإزالة الأحراج وهجمات الجراد الى تردي الحالة الاقتصادية في القارة التي كانت حرجة من قبل. وعلى هذا ينبغي للمجتمع الدولي أن يلتزم باتخاذ إجراءات طوارئ من أجل أفريقيا. وينبغي أن تشكل تلك الإجراءات جزءا من نهج عالمي متكامل متعدد الاختصاصات يأخذ في الاعتبار، على أساس الأولوية، التفاعل بين الاستراتيجيات البيئية وبين شتى برامج التنمية في أفريقيا.

٢١ - وريثما تدخل اتفاقية مكافحة الجفاف والتصحر حيز النفاذ، فإن من المهم أن يولد التوافق الدولي في الآراء لصالح تقديم مساعدة الطوارئ الى أفريقيا أثره الكامل في أسرع وقت ممكن بغية دعم البلدان الأفريقية في مجال مواجهة تحديات التصحر عملا بالمادة ٧ من الاتفاقية. ثم أن الجهود التي تبذلها لهذا الغرض بلدان اتحاد المغرب العربي وبلدان المنطقة دون الاقليمية الصحراوية الساحلية جديرة بمزيد من الدعم من جانب الأمانة المؤقتة للاتفاقية كما أن من شأن إنشاء الآلية العالمية عملا بالمادة ٢١ من الاتفاقية أن يشكل، في هذا الصدد، خطوة أولى في سبيل جمع موارد كافية لمكافحة التصحر. وقال إن وفده يرى أنه ينبغي للآلية العالمية أن تعمل تحت سلطة مؤتمر أطراف الاتفاقية.

٢٢ - ومضـــى قائلا إن الجزائر ترحب بالخطوات التي اتخذتها الأمانة المؤقتة لزيادة توعية الجمهور ولا سيما عن طريق الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة التصحر والجفاف. واختتم كلمته بقوله إن وفده يعلق أهمية كبيرة على استمرار الدور الذي تقوم به الأمانة المؤقتة في إطار الأنشطة التحضيرية التي تنظمها البلدان المتأثرة.

٢٣ - السيدة ويل - هولي (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية): قالت إن الاختبار الحقيقي لاتفاقية مكافحة التصحر هو أثرها على الناس في الأراضي الجافة. وفي هذا الصدد، يقوم الصندوق بدور مزدوج إزاء تنفيذ الاتفاقية. أولا، سوف يواصل الصندوق متابعة البرامج الابتكارية التي تساعد الفقراء في النظم الأيكولوجية

الهشة، بما في ذلك مناطق الأراضي الجافة، على اطلاق العنان لقدراتهم الانتاجية باتباع استراتيجيات تستند الى حفظ البيئة. ويتوقع الصندوق تقديم مبلغ يتراوح بين ١٥٠ مليون و ٢٠٠ مليون دولار سنويا من موارده العادية الى المناطق الحدية الهامشية. وثانيا، سوف يواصل الصندوق تعبئة موارد اضافية من أجل مبادرات تخفيف حدة الفقر في الأراضي الجافة وفي المناطق الأخرى التي يوجد فيها فقر شديد. ولقد تمكن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، من خلال برنامجه الخاص للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى المتأثرة بالجفاف والتصحر، من تقديم موارد اضافية الى البلدان الأفريقية مباشرة.

٢٤ - وأضافت قائلة إن الافتقار الى الوعي كان أهم عقبة لوحدها تعترض تنفيذ الاتفاقية تنفيذا فعالا. وقد عمل الصندوق عن كثب مع الأمانة المؤقتة في تحضير صيغة مبسطة من الاتفاقية وهو يقوم أيضا باستكشاف امكانية إعداد صيغ سمعية - بصرية من الاتفاقية لأغراض السكان العائشين في مناطق الأراضي الجافة. ويهتم الصندوق أيضا بضمان توصيل الأموال الى مستوى المجتمع المحلي. وفي هذا الصدد، اتفق الصندوق، مع الأمانة المؤقتة ومع آخرين على استضافة منتدى للبرامج الإنمائية المحلية القائمة على المشاركة.

٢٥ - وأردفت قائلة إن مهام الآلية العالمية يجب أن تكون أكثر من مهام دار للمقاصة وذلك لكي يتسنى لها أن تعمل بنشاط على التماس وتيسير مشاركة مؤسسات التمويل والقطاع الخاص في تنفيذ الاتفاقية. وينبغي أن تكون الآلية العالمية عاملا حفازا، وآلية ابتكار وتشجيع فيما يتصل باغتنام الفرص المالية من أجل التنمية المستدامة للأراضي الجافة. والصندوق يرى أن لديه قدرة كامنة على استضافة آلية عالمية ناجحة. وفي هذا السياق، وافقت وكالات الأمم المتحدة للأغذية والزراعة التي تتخذ من روما مقرا لها على أن الزراعة المستدامة والأمن الغذائي وتخفيف حدة الفقر هي شروط مسبقة لازمة للنجاح في تنفيذ الاتفاقية. وقالت في ختام كلمتها إن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية يتولى في الوقت الحاضر، بالتعاون مع آخرين، تنظيم مؤتمر عن الجوع والفقر سيعقد في بروكسل في ٢٠ و ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر.

٢٦ - السيد الديب (مصر): قال بالرغم من أن مؤتمر ريو قد سلم بالطابع العالمي للمشاكل البيئية وبضرورة تصدي المجتمع الدولي لها على أساس استراتيجية شاملة تشمل القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والإنمائية، فإن الدول الصناعية المتقدمة استفادت من برامج زيادة الانتاج على حساب البيئة العالمية والعالم النامي. ومن الخطأ تصور أن التنمية المستدامة يمكن تحقيقها بمعزل عن نظام العدالة الاجتماعية.

٢٧ - وأضاف قائلا إن لاستعراض عام ١٩٩٧ لجدول أعمال القرن ٢١ أهمية خاصة في ضوء نتائج المؤتمرات العالمية التي عقدت مؤخرا، ومن الأهمية بمكان أن تشمل الأعمال التحضيرية الإطار المؤسسي، فضلا عن تحديد أولويات العمل في المستقبل على الصعد الوطنية والاقليمية والدولية. وأكد على أن لمفهوم التنمية المستدامة أبعاد متعددة اقتصادية واجتماعية وبيئية تتلاقى جميعها في إطار عملية التنظيم المؤسسي.

٢٨ - ومضى قائلا إنه بالرغم من تحقيق انجازات كثيرة منذ مؤتمر ريو على المستويين التشريعي والتنظيمي في مجال البيئة، فإنه لم يحرز سوى قدر ضئيل من التقدم من حيث التنفيذ. الأمر الذي يعزى بصورة أساسية الى نقص الموارد المالية والافتقار الى التكنولوجيا السليمة بيئيا وبخاصة في الدول النامية. وينبغي أن تتخذ الدورة الاستثنائية للجمعية العامة تدابير عاجلة لإنشاء آليات مؤسسية على الصعد الوطنية والاقليمية والدولية لمتابعة التزامات ريو.

٢٩ - ثم أعرب عن أمله في أن تصدر الدورة الاستثنائية للجمعية العامة إعلانا ختاميا يتضمن ليس فقط تقييم التقدم المحرز، بل أيضا تحديد أولويات العمل في المستقبل بغية التغلب على العقبات التي طرأت خلال السنوات الخمس الماضية وأن يطالب بتعزيز التعاون الدولي بين البلدان المتقدمة والدول النامية، بهدف تحقيق مقاصد التنمية المستدامة التي جرى الاتفاق بشأنها في شتى المؤتمرات العالمية.

٣٠ - وأردف قائلا إن للأعمال التحضيرية أهمية بالغة في التوصل الى نتائج مثمرة. ولذلك تؤيد مصر الاقتراح الوارد في الفقرة ٤٠ من الوثيقة A/50/453 والداعي الى إجراء استعراضات اقليمية في وقت مبكر من عام ١٩٩٦، لتقديم مساهمات في الاستعراض الشامل. والخطوة الأولى هي أن تقوم الدول الأعضاء باستعراضات وطنية، تتبعها اجتماعات اقليمية ينظر في نتائجها القطاع الرفيع المستوى من اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة في دورتها لعام ١٩٩٧. وينبغي أن تقدم اللجنة توصياتها الى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة وأن تعد مشروع الإعلان الختامي. ويمكن أيضا أن تضطلع الدورة التاسعة عشرة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بالأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

٣١ - واسترسل قائلا إن الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر تحدد برنامج عمل دولي طموح. ويحق لمصر أن تفخر بأنها من بين الدول الست الأولى التي صدقت عليها، وهي تأمل في أن تسارع بقية الأطراف الى إيداع صكوك التصديق على الاتفاقية لكي يتسنى دخول الاتفاقية حيز النفاذ في النصف الأول من عام ١٩٩٦ ولكي يتسنى أيضا عقد المؤتمر الأول للدول الأطراف في الاتفاقية في عام ١٩٩٧. وينبغي توفير المزيد من الأموال من أجل الأعمال التحضيرية لذلك المؤتمر.

٣٢ - وواصل كلمته قائلا إن مصر تعاني من ظاهرة الزحف الصحراوي المتمثلة في نقص الموارد المائية اللازمة للري. ونقص المياه الصالحة للشرب وتدهور التربة في شمال البلاد. وثمة حاجة الى التعاون الدولي لمساعدة مصر في زيادة مواردها المائية والحصول على التكنولوجيا لتحسين نوعية مياه الشرب وبخاصة في المناطق الريفية والصحراوية. وقال إن مصر تضطلع بعدد من البرامج لتحليل أنماط استهلاك المياه وإدارة الموارد المائية.

٣٣ - واسترسل قائلا إن مصر تهتم بالتعاون الاقليمي على صعيدي أفريقيا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط على بناء نظم اقليمية مستدامة لتنمية الموارد المائية، بما في ذلك إمكانية البدء لإقامة نظام

للإنذار المبكر في حالات الطوارئ نتيجة للجفاف أو ندرة المياه أو حدوث تلوث بيئي في هاتين المنطقتين.

٣٤ - وأشار الى اتفاقية التنوع البيولوجي، فقال إن البلدان النامية لا تزال بحاجة الى المساعدة فيما يتصل ببناء القدرات الوطنية. ثم أكد احترام الاتفاقية لحقوق الدول في المحافظة على ثرواتها البيولوجية وما تتضمنه الاتفاقية من نصوص بشأن نقل التكنولوجيا الحيوية الى الدول النامية. وأكد مرة أخرى بأنه لا يمكن بناء القدرات في البلدان النامية إلا بتوفير موارد مالية لكي يتسنى تقديم التدريب في مجال إدارة البيئة المتكاملة وإدارة الموارد الطبيعية. وعلى الصعيد التقني، ينبغي أن يضع مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي مبادئ توجيهية تقنية من أجل صياغة وإعداد بروتوكول معني بالسلامة البيولوجية وذلك في اجتماع القاهرة المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام.

٣٥ - وأردف قائلا إن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يقوم بدور أساسي في تنسيق وتنشيط التعاون الدولي في ميدان البيئة وينبغي تقديم المزيد من الدعم والموارد المالية كيما يتسنى تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ تنفيذا كاملا. ثم أشار الى المقرر الذي اتخذه مجلس إدارة البرنامج، لدعم أهداف ومقاصد برامج مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة (٣٩/١٨ جيم) وقال إنه ينبغي تقديم الدعم الى مكتب الاتصال المسؤول عن البرنامج بجامعة الدول العربية.

٣٦ - ومضى قائلا إن مصر تولي اهتماما خاصا للقضايا البيئية والسياسات البيئية الدولية. وقد أصدرت مصر تشريعا خاصا يتمثل في قانون البيئة، وأنشأت وزارة الدولة لشؤون البيئة وجهازا لشؤون البيئة تابعا لرئاسة مجلس الوزراء. وتحرص مصر على الوفاء بتعهداتها الدولية لدعم وتعزيز الآليات الدولية لحماية البيئة. وقال في ختام كلمته إن مصر تدعم مرفق البيئة العالمية، وتشارك بنشاط في منتديات التعاون على الصعيدين الاقليمي والدولي، وترحب بالتعاون الوثيق من أجل تبني سياسات وتنفيذ برامج عمل لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية.

٣٧ - السيد كوريسي (مالي): قال إن التصحر والجفاف يهددان ما يزيد عن ٩٠٠ مليون نسمة في أرجاء العالم. ويعد اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في حزيران/يونيه ١٩٩٤ خطوة هامة الى الأمام. وأثنى على الدول التي ساهمت في صندوق التبرعات الخاص الذي مكن ممثلين عن بلدان كثيرة تتأثر بصورة مباشرة بالتصحر والجفاف من المشاركة في اجتماعات لجنة التفاوض الحكومية الدولية.

٣٨ - وأضاف قائلا إن مما يدعو الى التشجيع أنه، بالرغم من عدم دخول الاتفاقية حيز النفاذ حتى الآن، فإن الموقعين جميعا ينفذون بنشاط تدابير طوارئ من أجل افريقيا. وعلى الصعيد دون الإقليمي، اشركت مالي في بذل الجهود مع ثمانية بلدان أخرى أعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول والمعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل. وتركز خطة مالي الوطنية لمكافحة التصحر، التي بدأ العمل بها منذ عام ١٩٨٥، على مكافحة تدهور النظم الإيكولوجية، وإدارة وتنمية الطاقة الكامنة والنظم الهيدرولية. ولما كان

ما يتراوح بين ٨٠ و ٩٠ في المائة من المشاكل البيئية في مالي تتعلق بالتصحر، فإن تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر تحظى لديها بأولوية عليا.

٣٩ - الأنسة مايكارفي (النيجر) قالت إن سياسة البيئة التي تتبعها النيجر ركزت خلال فترة من الزمن على مكافحة التصحر، فأهملت بذلك جوانب أخرى من جوانب المسألة. ولقد احتفلت النيجر باليوم العالمي لمكافحة التصحر بتنفيذ برنامج رئيسي لإعلام الجمهور وتوعيته بشأن اتفاقية مكافحة التصحر. بيد أنها بدأت مؤخرا باعتماد نهج شامل يتسم بقدر أكبر من تعدد الاختصاصات.

٤٠ - وفي وقت مبكر من تلك السنة، عقدت حلقة عمل وطنية لبدء عملية صياغة خطة بيئية وطنية من أجل التنمية المستدامة. ومن المزمع عقد منتدى وطني بشأن هذا الموضوع في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، ومن المقرر إعداد الخطة ذاتها ما بين شباط/فبراير وآب/اغسطس.

٤١ - وأردفت قائلة إن النيجر التزمت التزاما صارما بتنفيذ الأنشطة المتوخاة في الاتفاقية. بيد أن ذلك يتطلب توفير موارد مالية، ووفدها يشعر بالقلق إزاء انخفاض مستوى التبرعات الواردة حتى الآن لتنفيذ تدابير الطوارئ من أجل افريقيا، وهو يأمل في أن يستجيب المجتمع الدولي للنداءات الداعية الى تقديم المزيد من الموارد.

٤٢ - السيد تشانديو (باكستان): قال إنه بالرغم من التقدم المحرز حتى الآن، فإن ثمة أسبابا متزايدة للتشاؤم فيما يتعلق بتنفيذ المقررات والتوصيات المعتمدة في ريو تنفيذا كاملا. وفي طليعة المواضيع المثيرة للقلق مسألة التمويل. فالآلية الوحيدة لتمويل المشاريع البيئية حتى الآن هي مرفق البيئة العالمية، ولكن بالنظر الى أن مجموع تمويله لا يتجاوز بليوني دولار، فلا يتوقع أن يقدم مساهمة لها شأنها في تنفيذ التزامات ريو، ولا سيما إذا علمنا أن الاحتياجات المالية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ قدرت بمبلغ ١٢٥ بليون دولار في السنة. وثمة مجال آخر مثير للقلق هو مجال نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا الى البلدان النامية. ومما يؤسف له بخاصة ما يبدو من إهمال إحدى التوصيات الرئيسية لجدول أعمال القرن ٢١، وهي التوصية المتعلقة بإنشاء مصارف للتكنولوجيا السليمة بيئيا.

٤٣ - وأضاف قائلا يبدو ان عملية ريو تستجيب في المقام الأول لاهتمامات البلدان المتقدمة النمو. ولا يزال يتعين اتخاذ تدابير محددة للتصدي للسبب الرئيسي لتدهور البيئة، ألا وهو أنماط الاستهلاك والإنتاج التبديدية وغير القابلة للإستدامة. وإضافة الى ذلك فإن تكاثر الاجتماعات القطاعية فيما بين الدورات قد تجاوز قدرة البلدان النامية على متابعة الحوار المتعلق بالبيئة، الأمر الذي ترتبت عليه نتائج خطيرة، وذلك لأن نتائج تلك الاجتماعات تصبح في كثير من الأحيان أساسا للقرارات التي تتخذها اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة. ومما لا شك فيه، أنه ينبغي القيام بمحاولات للتصدي للقضايا القطاعية الملحة، ولكن لا ينبغي أن يكون ذلك على حساب التصدي للأسباب الهيكلية لتدهور البيئة. وما لم يجر التصدي لتلك

القضايا فإن من المحتمل أن تخلص الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المزمع عقدها عام ١٩٩٧ الى نتائج مخيبة للأمال.

٤٤ - السيد آس (النرويج): قال بصدد الإشارة الى الدورة الاستثنائية التي ستعقدها الجمعية العامة في عام ١٩٩٧، إنه ينبغي أن تكون تلك الدورة منفصلة وأن تعقد في حزيران/يونيه ١٩٩٧، لكي يتسنى زيادة بروز الحدث. وينبغي النظر في الأولويات على أساس تقييم المجالات التي أحرز فيها قدر كاف من التقدم أو المجالات التي تقتضي بذل جهود جديدة أو نشطة لتحقيق الغايات التي تحددت في ريو. ومن شأن إعداد تقرير شامل للأمين العام عن التقييم الإجمالي للتقدم المحرز أن يكون نقطة بداية جيدة. وقال إنه يوافق على الرأي الذي أعرب عنه ممثل باكستان ومؤداه أن بالمستطاع استخدام موضوع الأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج بوصفه مفهوما جامعا تتكامل فيه العوامل البيئية مع العوامل الاقتصادية.

٤٥ - وفيما يتعلق بنتيجة الدورة، قال إنه ينبغي لها أن تبرز المجالات التي تقتضي الضرورة إجراء المزيد من التحسينات فيها. كما ينبغي اغتنام تلك الدورة بوصفها فرصة للمجتمع الدولي لكي يتوصل الى اتفاق بشأن طريقة تكثيف الجهود الرامية الى تعزيز تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وقال إنه يوافق على تصريح الأمين العام ومفاده أن مستوى التمثيل في الدورة الاستثنائية ينبغي أن يكون بالمستوى الذي يمكن من المحافظة على قوة الزخم السياسي الذي بدأ في ريو. كما ينبغي أن تستفيد الدورة الاستثنائية من مشاركة الجماعات الرئيسية فيها مشاركة واسعة النطاق أثبتت أنها مصدر إثراء للجنة المعنية بالتنمية المستدامة. وقال في ختام كلمته إن التوصل الى نتيجة جيدة يقتضي القيام بأعمال تحضيرية جيدة، ويتعين أن تقوم اللجنة بدور رئيسي. كما ينبغي القيام في الدورتين المتبقيتين المقرر انعقادهما قبل حزيران/يونيه ١٩٩٧ بالأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية.

٤٦ - السيد غوتييريز (كوستاريكا): تحدث بالنيابة عن بلدان أمريكا الوسطى، فأشار الى أن رؤساء الجمهورية في بلدان منطقته اعتمدوا، في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤، استراتيجية تعرف باستراتيجية التحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى وهي تشمل الجوانب السياسية والأخلاقية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للتنمية.

٤٧ - وذكر أن التحالف استلهم مبدأين هما: نمو اقتصادي يقوم على أساس المساواة ويتحقق دون الإضرار بالموارد الطبيعية، فيتيح بذلك لأكثر الفئات ضعفا في أمريكا الوسطى فرصا حقيقية للتقدم؛ وطابع عدم قبول التجزؤ الذي يتسم به التراث الطبيعي. ولقد سبق أن اعتمدت تدابير لتحقيق التنمية المستدامة. وكوسيلة لاستكمال صكوك التكامل الإقليمي الحالية، أنشئ مجلس أمريكا الوسطى للتنمية المستدامة لأغراض الترويج وإجراء المفاوضات مع البلدان والمنظمات الأخرى.

٤٨ - ومضى قائلا إن المفهوم الذي يقوم عليه التحالف يرمي الى إحداث تغيير تقدمي في نوعية الحياة من خلال النمو الاقتصادي المصحوب بالعدالة الاجتماعية وتحويل طرق الانتاج، والمحافظة في الوقت ذاته

على التوازن الأيكولوجي. ويأخذ التحالف في اعتباره التنوع العرقي والثقافي في المنطقة ويطالب الجميع بالمشاركة الكاملة. ويسعى التحالف أيضا الى تعزيز السلم والديمقراطية.

٤٩ - ومن قبيل إنشاء رابطة أولى مع بلدان تقع خارج المنطقة، أقدمت بلدان أمريكا الوسطى مؤخرا على التعاون مع الولايات المتحدة في مجال التنمية المستدامة والاشتراك في تنفيذ التدابير الرامية الى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة وغير ذلك من أشكال التلوث، وبرامج التعليم وبرامج التدريب، وتنويع الطاقة والمحافظة عليها، وحماية النظم الأيكولوجية، وتبادل المعلومات.

٥٠ - وقال في ختام كلمته إنه ينبغي أن تبحث اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة المقترحات المتعلقة بالطرق المحددة بشأن مواضيع معينة هامة من أمثال مؤشرات التنمية المستدامة، ومشاركة المجتمع بصفة عامة في عملية التنمية، والمعايير المطلوبة للمنتجات البيئية، والآليات الجديدة لتمويل التنمية.

٥١ - السيدة وليامز - مانيغولت (الولايات المتحدة الأمريكية): أثنت على التقرير الوارد في الوثيقة A/50/453. وقالت إن بلدها يفضل عقد دورة استثنائية من أجل الاستعراض الشامل لجدول أعمال القرن ٢١ بأدنى قدر ممكن من التكاليف. ومن الضروري أن تتحلى الدورة الاستثنائية بنظرة مستقبلية. وينبغي أن ينصب تركيزها بصورة رئيسية على التنفيذ المتكامل لنتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية التي عقدت مؤخرا. وفي هذا السياق، ينبغي أن تتصدى هذه الدورة المهمة والأعمال التي ستوكل في المستقبل الى اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة. وأعربت عن اعتقاد بلدها بأن خير وسيلة لتحقيق ذلك هي كفالة إشراف اللجنة على الخطة المتكاملة لتنفيذ نتائج شتى المؤتمرات. كما ينبغي للدورة الاستثنائية أن تتصدى لدور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجال اتخاذ القرارات.

٥٢ - أما فيما يتعلق بنتيجة الدورة، فإن من المفضل إعداد تقرير أو تقييم وقائعي في شكل خلاصة صادرة عن الرئيس، بدلا من إصدار إعلان سياسي يتم التوصل اليه بالتفاوض. وتترك لكل بلد مسألة اتخاذ القرارات المتعلقة بمستوى التمثيل. بيد أن مستوى التمثيل في الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة التي جرت خلالها مناقشة نتيجة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية يمكن أن توفر مثالا يحتذى في هذا الخصوص.

٥٣ - وبينت أن بلدها يشعر بصورة عامة بالارتياح تجاه فحوى ونتائج الدورة الثامنة عشرة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ومما يدعوه الى التفاؤل تأكيد مجموعة الـ ٧٧ والصين من جديد على الدور الرئيسي الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه الهيئة الرئيسية لحفز وتنسيق الإجراءات المتعلقة بالبيئة في منظومة الأمم المتحدة. بيد أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة لا يزال يواجه حتى الآن تحديات خطيرة. وقد حثته الولايات المتحدة على إيلاء أولوية عليا للجمع بين الحكومات من أجل التصدي للاهتمامات البيئية العالمية وعلى مواصلة تأكيد دوره في مجال رصد الاتجاهات البيئية العالمية وتقييمها وتحليلها. وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يواصل القيام بكثير من المهام على نحو نافع. ومن المهام المثيرة

للاهتمام بصفة خاصة النشاط الذي يقوم به البرنامج من أجل وضع إجراءات "الموافقة المستنيرة المسبقة" الملزمة بالنسبة الى المواد الكيميائية السامة. وبرنامج مصرف البيانات لـ "العلم بالحوادث والتأهب لها على الصعيد المحلي" وبرنامجه المسمى "برنامج البحار الإقليمية".

٥٤ - ثم أعربت عن ارتياح الولايات المتحدة أيضا إزاء نتيجة الدورة الثالثة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة. وقالت إن مما يدعوها الى التفاؤل أن اللجنة اضطلعت بالأعمال في المجالات التي وجدت بها ثغرات، وبخاصة فيما يتعلق بالأعمال في مجال قضايا الأحراج الدولية. ويمكن أن تحسن اللجنة أعمالها بمواصلة تركيزها على تعزيز مفهوم التنمية المستدامة، ومعالجة القضايا الخاصة أو الجديدة والناشئة، وتعزيز تنسيق التنمية المستدامة. وهذا يتطلب الجمع بين شتى الهيئات الوطنية المعنية بالتنمية المستدامة، وتعزيز عملية الإبلاغ الوطنية الطوعية وتشجيع البلدان على استحداث الخطط أو الاستراتيجيات والاتفاق على قائمة المؤشرات الرئيسية لقياس التقدم المحرز في سبيل تحقيق أهداف إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية.

٥٥ - وقالت في ختام كلمتها إن الولايات المتحدة تؤيد تأييدا تاما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وهي تحث جميع البلدان المعنية على دعم أهداف الاتفاقية.

٥٦ - السيد حمدان (لبنان): قال إن بلده تمكن خلال ١٦ سنة من الحرب من المشاركة في الاجتماعات والمؤتمرات التي تتناول البيئة، وأنشأ بمجرد خروجه من سنوات الصراع وزارة للبيئة. ولقد أدرجت الاعتبارات البيئية في البرنامج الوطني للتأهيل والتعمير، كما أنشئت لجنة حكومية تتألف من ممثلين عن شتى الوزارات بهدف تنسيق جهود التشييد والتأهيل على أسس سليمة بيئيا. كما أن وزارة البيئة تعقد اجتماعات استشارية شهرية مع ممثلين عن القطاع الخاص لتبادل الآراء والمعلومات بشأن طرق حماية البيئة. وقال في ختام كلمته إنه يجري حاليا تنفيذ مشاريع تستهدف وقف التدهور الزراعي وإزالة الأحراج، وتنظيف شواطئ البحار، وإدخال تكنولوجيات جديدة في المصانع لكي تصبح ملائمة للبيئة.

٥٧ - السيد يوغالينغام (ماليزيا): قال إن آثار مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية آثار مختلطة؛ ولا يزال تنفيذ البرامج في إطار جدول أعمال القرن ٢١ متأثرا بالقيود المفروضة على الموارد وعلى الإرادة السياسية. وفضلا عن ذلك، لا يزال عبء التغيير ملقى بصورة غير متناسبة على عاتق البلدان النامية. وينبغي إقامة آليات ملائمة لدراسة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ لكي يتسنى اتخاذ قرارات ذات صلة في عام ١٩٩٧.

٥٨ - وأشار الى أن الموارد المخصصة للأنشطة الإنمائية آخذة في التقلص في جميع المجالات. وقد انخفضت المساعدة الإنمائية الخارجية للسنة الرابعة على التوالي وبلغت نسبة ٠,٢٩ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. وفضلا عن ذلك، فإنه إذا لم يتم الوفاء بالالتزامات الحالية، فإن البلدان المستفيدة ستعاني نتائج سلبية.

٥٩ - ومضى قائلا إن ثمة بقعة لامعة واحدة في هذا المشهد المخيب للآمال هي التقدم المحرز بشأن "مرفق التنمية العالمية" الذي أصبح عاملا في الوقت الراهن. بيد أن مبلغ البليونين من دولارات الولايات المتحدة المتوفر للمرفق ليس كافيا للوفاء بكافة الالتزامات التي تقضي بها الاتفاقيات ذات الصلة ولذلك ينبغي اعتباره مجرد مساهمة مبدئية. وينبغي النظر بجدية في مسألة إنشاء آلية تمويل ابتكارية. وينبغي إيلاء أولوية الاهتمام لشتى الخطط العالمية المقترحة لفرض ضرائب لهذا الغرض بما في ذلك فرض ضريبة متواضعة على السفر الجوي في العالم، وفرض ضريبة على تدفقات المضاربات العالمية على رأس المال، وفرض ضريبة على استغلال الأصول المشتركة للبشرية في قاع البحار، وفرض ضريبة على الاتجار بأسلحة الحرب.

٦٠ - ورأى أنه ينبغي عدم استغلال فترة الانتقال الى التنمية المستدامة بوصفها فرصة سانحة لكي تفرض الموارد الخارجية سياسات واستراتيجيات إنمائية على البلدان النامية. كما لا ينبغي اتخاذ الاهتمامات البيئية وسيلة لتعزيز السياسات الحمائية. وقال إن التجارب النووية التي تجرى حاليا في جنوب المحيط الهادئ وفي أماكن أخرى تنم عن تجاهل صارخ للاهتمامات العالمية بشأن البيئة. وينبغي وقف جميع التجارب النووية فورا. وليس ثمة ضمان بعدم وقوع آثار بيئية أو صحية خطيرة. وينبغي أن توفد على الفور لجنة دولية مستقلة تتألف من علماء بارزين، ولا سيما من البلدان المجاورة، لكي تقوم بإجراء تحقيقات غير متحيزة بشأن آثار تلك التجارب على البيئة.

٦١ - وأردف قائلا إن وفده لاحظ، فيما يتعلق بتقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة، أنه بالرغم من استمرار توسع نطاق ومسؤوليات البرنامج، فإن المساهمات في البرنامج آخذة في الانخفاض. وينبغي بحث وترشيد العلاقة بين اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة وبين برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ كما ينبغي تجنب الازدواجية وذلك بضمان بقاء اللجنة هيئة عليا في مجال رسم السياسة. وتدعو الحاجة الى حسم مشكلة انخفاض المساهمات في صندوق البيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وعدم إمكان التنبؤ بها وذلك لأن البرنامج لن يتمكن من أداء أعماله بفعالية إذا استمرت حالة عدم اليقين تكتنف توافر الموارد. وأعلن في ختام كلمته أن ماليزيا قامت في ٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥ بتوقيع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والتصديق عليها كما قدمت مساهمة متواضعة قدرها ٠٠٠ ١٠ من دولارات الولايات المتحدة لدعم تنفيذها.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠